

العقيدة الاقتصادية الإسلامية

Islamic economic doctrine

فتيحة دوار

جامعة الجزائر-1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)

مخبر مناهج البحث في العلوم الإسلامية

f.daouar@univ-alger.dz

تاريخ الإرسال: 2023/09/25 تاريخ القبول: 2024/02/13 تاريخ النشر: 2024/03/30

ملخص:

تجيب هذه الدراسة عن إشكال يتمحور حول مضمون عقيدة الإسلام الاقتصادية وأسسها وموقف الفكر الغربي المعاصر اتجاهها، وباستخدام مُصطلح "العقيدة الاقتصادية الإسلامية" لا نشير بالضرورة إلى أي بحث علمي معيّن في الاقتصاد، بل إلى الطريقة الخاصة التي يُنظم بها دين الإسلام الجانب الاقتصادي فيه بناء على مجموعة من المبادئ والقواعد مُستلهمة من مصادره الأصلية.

الكلمات المفتاحية: العقيدة الاقتصادية الإسلامية؛ الاقتصاد الإسلامي؛ النظم الاقتصادية؛ الفكر الغربي والاقتصاد الإسلامي؛ علم الاقتصاد.

Abstract:

This study answers a problem centered around the content of the Islamic economic doctrine, its foundations, and the opinion of Western thought towards it. By using the term "Islamic economic doctrine" we are not necessarily referring to any specific scientific research in economics, but rather to the way in which Islam regulates the economy.

Keywords: Islamic economic doctrine; Islamic economics; economic systems; Western thought and Islamic economics; Economics.

1. مقدمة:

عقيدة الإسلام الاقتصادية هي جُملة المبادئ والمعايير والأهداف تعبّر عن مذهب الإسلام ورؤيته الاقتصادية، وهي لبنة من لبنات صرح إسلامي كامل، وفرعا في شجرة الإسلام الكبيرة قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ﴾ (الأنعام:162)، والنشاط الاقتصادي في الإسلام شكل من أشكال العبادة ووسيلة لغاية سامية هي تحقيق العبودية للمولى عزوجل بخلافة الأرض وعمارتها بالطيبات، وقد حوت نصوص الوحي من الكتاب والسنة عدد من الأحكام الخاصة التي تنتظم بها الحياة الاقتصادية في الإسلام، وعلاقة الناس بعضهم ببعض فيما يخص الممارسات الاقتصادية وكيفية تطبيق مبدأ الزكاة وطرح الربا وغير ذلك كثير، فهذه الأحكام والتشريعات الاقتصادية بمجموعها تشكّل عقيدة الإسلام الاقتصادية ورؤيته تختلف عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل:

ما هو مضمون عقيدة الإسلام الاقتصادية؟ وماهي أسسها الايمانية والأخلاقية؟
وما هو موقف باحثي الغرب ومستشرقيه المعاصرين من العقيدة الاقتصادية الإسلامية؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية زأوجنا بين المنهجين الاستقرائي التحليلي والمنهج النقدي، وفق خطة تبدأ ببيان المفاهيم الأساسية للدراسة، ثم الأسس الايمانية والأخلاقية للعقيدة الاقتصادية الإسلامية، ثم التفصيل في موقف بعض باحثي الغرب فيما يخص العقيدة الاقتصادية الإسلامية.

2. المفاهيم المفتاحية للدراسة:

1-2 العقيدة:

العَقِيْدَةُ في اللغة مصدرها "العَقْدُ" الذي ينتهي معناه إلى الرِّبْط والشَّدْ بقوة وإحكام¹، ومن أجل ذلك يُطلق على المواثيق والعُهود في الشريعة عقود كإجراء عقود البيع وعقود الزواج.

أما إذا أُطلق لفظ العقيدة مُنفردا فينصرف على ما " يدين الإنسان به من الأفكار والآراء التي يؤمن بها، والتي تحلُّ في قلبه وضميره، وتنعكس على تصرُّفاته وسلوكه"²، فهي عند التوظيف تُطلق العقيدة على كلِّ تصوّرات الإنسان التي يربط عليها قلبه ربطا وثيقا كارتباط الحبل بما يُربط به بصرف النظر عن صحَّتها أو بطلانها.

فالعقيدة بهذا المعنى مرادفة للفلسفة التي تعني النظرة العامة للوجود، وهي تشكّل الخلفيّة الفكرية التي " تُحدّد موقع الإنسان في الوجود وعلاقته بالكون، وبما وراء الكون وتنطلق من اعتقاد يؤمن به الإنسان في هذا المجال "³، فهي الباعثة لفعالية التصرفات والتداعيات في شعاب الحياة.

وإذا تجاوزت العقيدة الأبعاد الفردية إلى نوع من التنظيم المنسجم لدى مُعتنقيها تكوّنت المعتقدات والمذاهب الاعتقادية التي تتألّف من نواة العقيدة الرئيسية، فالمذاهب الاعتقادية هي نتيجة " الأفكار التي تُكوّن تيارا عاما ومذهبا شاملا ثمّ تتولد منها نُظم سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة"⁴، فعقيدة مجتمع ما لها تأثير مباشر في السياسة والاجتماع والاقتصاد.

وتمثل العقيدة قُطباً ومحورا تدور وفقه النُظم، فهي أساس الأيدولوجيات، فحال الأنظمة المنبثقة من عقيدة ما كحال الفرع بالنسبة للأصل والثمرة للشجرة فهي " الأصل الذي تنبثق منه جميع نظراته (الإنسان) الفكرية واتجاهاته السلوكية وهي المحرك الخفي لأفكاره وسلوكه "⁵.

¹ الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص 300.

² الخن، مصطفى ومستوا، محي الدين، العقيدة الإسلامية، ص 17.

³ محمد المبارك، نظام الإسلام العقيدة والعبادة، ص 35-36.

⁴ محمد المبارك، المجتمع الإسلامي المعاصر، ص 104.

⁵ محمد المبارك، نظام الإسلام العقيدة والعبادة، ص 3 (المقدمة).

وتمرُّ العقيدة غالبا بمراحل عديدة في نفوس معتنقيها لتصل إلى مرحلة الدِّفاع عنها والاستماتة من أجلها بعد أن تتولَّد عواطف الغيرة عليها والرغبة في انتشارها، وهي البذرة التي تتأسس عليها أيُّ حضارة وعلى أساسها تختلف الحضارات وتتمايز.

وهذا التفصيل في لفظ العقيدة والتدقيق في معناه وتحديد سائر المفاهيم المرتبطة به وبيان مختلف تجلياته قبل التفصيل في المركَّب (العقيدة الاقتصادية) له بُعدُه الوظيفي في الدِّراسة الذي يهدف إلى إبراز الدور الذي يؤديه في بقية النظم التي تسير وفقها المجتمعات ومنها المذهب الاقتصادي لأي عقيدة.

2-2 الاقتصاد:

الاقتصادُ في اللغة العربية من مصدر "اقتصدَ" وورد في لسان العرب بمعان عدّة تنصبُّ حول معنى التوسُّط والاعتدال، فالقَصْدُ: اسْتِقَامَةُ الطَّرِيقِ وله معنى الوسط بين الطرفين، والاقتصادُ ضِدُّ الإفراط، واقتصد في معيشته: توسَّط بين الإفراط والتَّقْتِيرِ، واقتصد الشَّخصُ بعضَ دخله ادَّخره¹.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ (لقمان: 19) أي: امش مشيا مقتصدا ليس بالبطيء المتثبط، ولا بالسرّيع المفرط، بل عدلا وسطا بين بين²، وقوله تعالى: مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ﴿ (المائدة: 66)، أي مُقتصدة في القول في عيسى ابن مريم عليه السلام، قائلة فيه الحق أنه رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، لا غالية قائلة: إنه ابن الله، تعالى الله عما قالوا من ذلك، ولا مقصرة في ذلك³

¹ ابن منظور، لسان العرب، (3/ 353).

² انظر: ابن كثير إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، (6/ 303).

³ الطبري ابن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، (10/ 466).

3-2 العقيدة الاقتصادية:

تنبع مختلف السلوكيات الاقتصادية للإنسان من عقيدة معيّنة هي بمثابة فلسفة اقتصادية يؤمن ويقتنع بها ويسير وفقها وهي ما يسمى بالعقيدة الاقتصادية، ولا ترتقي الأفكار الاقتصادية إلى عقيدة اقتصادية إلا إذا كوّنت بمجموعها منظومة اقتصادية متكاملة شاملة لمختلف أصول النظام الاقتصادي وأهم عناصره، وعلى هذا الأساس لا يُمكن القول أن للنصرانية عقيدة اقتصادية خاصّة بها ذلك أن الدّين النصراني خال من التشريعات الخاصّة بمناحي الحياة المختلفة فضلا عن الاقتصاد.

فالعقيدة الاقتصادية هي الأفكار الأساسية والمبادئ الرئيسية التي تحكم المذهب الاقتصادي وتسيّره والتي يؤمن بها الانسان أثناء ممارسته لنشاط اقتصادي معيّن والتي يستند إليها في تعاملاته الاقتصادية.

ولعلّ أول استخدام لمصطلح "العقيدة الاقتصادية" (economic-doctrines)¹ يرجع إلى أدبيات الكتابات الغربية في بداية القرن العشرين وبالضبط سنة 1912م من طرف العالم الاقتصادي النمساوي جوزيف أ. شومبيتر (JOSEPH A. SCHUMPETER) في كتابه (ECONOMIC DOCTRINE AND METHOD)² (العقيدة الاقتصادية وطريقتها) ، ثم توالى بعد ذلك التآليف مثل كتاب (Economic Doctrines and Policy Differences)³ للمؤلفين روبرت أتكينسون وديفيد أودريتش (Robert Atkinson and david b. audretsch) ومقال نشرته مطبعة جامعة كامبرج سنة 1936م بعنوان (Pseudo-Scientific Economic Doctrine)⁴ أي (العقيدة الاقتصادية العلميّة الزائفة) للكاتب جوزيف ماير (Joseph Mayer).

¹ انظر مثلا هذا الموقع الخاص ببحوث العقيدة الاقتصادية

DOI : <https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/economic-doctrines>

² JOSEPH A. SCHUMPETER. ECONOMIC DOCTRINE AND METHOD, NEW YORK , OXFORD, UNIVERSITY PRESS. ,1954

DOI: <https://competitionandappropriation.econ.ucla.edu/wp-content/uploads/sites/95/2017/08/SchumpeterEconomicdoctrine.pdf>

³ Robert Atkinson and david b. audretsch ,Economic Doctrines and Policy Differences, The Information Technology & Innovation Foundation , 2008 https://d1bcsfjk95uj19.cloudfront.net/files/EconomicDoctrine.pdf?_ga=1.257855243.1008483478.1469403098.

⁴ Joseph Mayer, Pseudo-Scientific Economic Doctriner ,Philosophy of Science , Vol.3 , Issue 3 , July 1936 , pp. 334 – 359

DOI: <https://doi.org/10.1086/286425>

كما قام المعهد العالمي للفكر الإسلامي سنة 1995م بنشر كتاب يحمل عنوان
 Economic Doctrines of Islam: A Study in The Doctrines of Islam and their)
 (Implications for Poverty, Employment and Economic Growth) (العقائد الاقتصادية
 للإسلام: دراسة في عقائد الإسلام وانعكاساتها على الفقر والتشغيل والنمو الاقتصادي)¹.

ومن فوائد بيان العقيدة الاقتصادية للنظم الاقتصادية وضع رؤية كلية للسياسة
 الاقتصادية التي تحكم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية المختلفة.

2.2 العقيدة الاقتصادية وعلم الاقتصاد:

من المهم تحديد الفروق بدقة بين مفهوم العقيدة الاقتصادية وعلم الاقتصاد عامة
 ثم بين العقيدة الاقتصادية الإسلامية وعلم الاقتصاد خاصة لتتضح الصورة بينهما أكثر،
 ومُجمل الفروق منحصرة في الموضوع والمنهج، وعليه فالفرق بين العقيدة الاقتصادية وعلم
 الاقتصاد كالفرق بين المذهب والعلم تماما، والاختلاف بينهما نابع أساسا من اختلافهما في
 الوظيفة، فوظيفة علم الاقتصاد اكتشاف الظواهر الاقتصادية والعلاقة المتبادلة في ذلك،
 فوظيفته هي وظيفة العلوم نفسها ألا وهي اكتشاف الحقائق على ما هي عليه ولا يسعى أبدا
 لتقديم طريقة تسيير الحياة الاقتصادية لأن دوره مُقتصر على الاكتشاف وحسب.

بينما وظيفة العقيدة الاقتصادية هي إيجاد طريقة لتنظيم الحياة الاقتصادية كما
 ينبغي أن تكون وفق مفاهيم الحق والعدالة، وتأخذ على عاتقها اكتشاف طريقة تسيير
 الحياة الاقتصادية، كالعقيدة الاقتصادية الرأسمالية الغربية مثلا تنظم الحياة
 الاقتصادية على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية للبائع فيها مُطلق الحرية في تحديد
 الأسعار، بينما يدرس علم الاقتصاد نتائج هذه الطريقة في تسيير الحياة الاقتصادية عندما
 يُفرض على مجتمع ما، وليس من صلاحيات العقيدة الاقتصادية أن تُناقش علوم الاقتصاد
 والرياضيات والفلك وغيرها فلا تأخذ على عاتقها إجراء دراسات علمية على أساليب ووسائل
 الاقتصاد الحديثة لأن هذه مهمة علم الاقتصاد وعلماء الاقتصاد فقط، فهي تُعني بالمذهب
 الاقتصادي وفلسفته التي يسيّر وفقها.

¹ Irfan Ul Haq ,Economic Doctrines of Islam: A Study in The Doctrines of Islam and their
 Implications for Poverty, Employment and Economic Growth ,International Institute of
 Islamic Thought , 1985.

DOI : <https://doi.org/10.2307/j.ctvkc6759>

وعلى هذا الأساس لا فرق بين عالم الاقتصاد وعالم الاجتماع وعالم الفلك أو الفيزياء، غير أن عالم الاقتصاد يقوم بوظيفته في المجال الاقتصادي بينما يقوم العلماء الآخرون بوظيفتهم وهي اكتشاف الحقائق والقوانين الخاصة بمجال عملهم والنتائج في ذلك إما ذات طبيعة إنسانية داخلية أو ذات طبيعة فيزيائية خارجية.

والاختلاف في الوظيفة يستلزم ضرورة الاختلاف في مناهج البحث وأساليبها، فعلم الاقتصاد يوظف المسالك المعروفة في جميع العلوم كالتجربة والملاحظة ورصد الأحداث التي تدور في الحياة الاقتصادية، ليكتشف قوانين اقتصادية وسُنن خاصة تحدث باستمرار في المجتمعات البشرية إثر أسباب معينة، هي انعكاس للواقع الاقتصادي الذي تم الكشف عنه بالمنهج العلمي التجريبي.

فيستطيع عالم الاقتصاد اكتشاف مثلاً الأسباب الرئيسية والعوامل المساعدة التي كانت وراء الأزمات الشهيرة والدورية للاقتصاد في المجتمع الإنساني، فيرجع إلى تلك الأحداث بكل تفاصيلها فيحدد بدقة العوامل التي تحكمها والأسباب المؤثرة فيها فيخلص إلى نتائج ترقى إلى نظريات فقوانين اقتصادية تضاف إلى لبنات علم الاقتصاد.

في حين لا تستطيع العقيدة الاقتصادية بحال من الأحوال القيام بمهمة علم الاقتصاد لأنها خارج نطاقها موضوعاً ومنهجاً، وخلاصة ما تقوم به العقيدة الاقتصادية هو إيجاد سبيل تنظيمي وفق مقتضيات الحق والخير والعدل، وهي المفاهيم التي تعالجها العقائد الاقتصادية وهي من صميم موضوعاتها تختلف عن دراسة الظواهر الاقتصادية التي تخضع للملاحظة وتُقاس بالوسائل العلمية المعروفة

ومن خلال ما تقدّم فقد بان بوضوح الفروق المنهجية والموضوعية الحاصلة بين العقيدة الاقتصادية وعلم الاقتصاد عموماً، وعليه فالإقتصاد الإسلامي يُشكل عقيدة اقتصادية وليس علماً اقتصادياً، وإننا باستخدام مُصطلح "العقيدة الاقتصادية الإسلامية" لا نشير بالضرورة إلى أي بحث علمي معين في الاقتصاد، بل إلى الطريقة الخاصة التي يُنظم بها دين الإسلام الجانب الاقتصادي فيه بناء على مجموعة من المبادئ والقواعد مستلهمة من مصادره الأصلية¹، فتوضيح هذان المعنيان (العقيدة الاقتصادية وعلم الاقتصاد) وبيان

¹Abdullatif Al-Sabbagh, Islamic Economics between Directives and Legislation, Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 25, No. 1, 2012 DOI: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3129612

خصائصهما التفاضلية من الأهمية بمكان وبالعدول عن ذلك ستظل هوية النظام الاقتصادي الإسلامي محاطة بالغموض¹.

وبفصل علم الاقتصاد على العقيدة الاقتصادية الإسلامية يُمكن رد الكثير من الشُّبهات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، والتي من أهمها التهمة القائلة بأن الاقتصاد الإسلامي غير مواكب للمستجدات الاقتصادية وأنه عاجز على حل المعضلات الاقتصادية المعقّدة، إلى غير ذلك من الشبه التي سنفصل فيها لاحقا.

3.2 العقيدة الاقتصادية الإسلامية:

عقيدة الإسلام الاقتصادية هي جملة المبادئ والمعايير والأهداف تعبّر عن مذهب الإسلام ورؤيته الاقتصادية²، وهي لبنة من لبنات صرح إسلامي كامل، وفرعا في شجرة الإسلام الكبيرة قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلِيِّينَ﴾ (الأنعام:162)، والنشاط الاقتصادي جزء من النشاط الإنساني العام، وقد حوت نصوص الوحي من الكتاب والسنة عدد من الأحكام الخاصّة التي تنتظم بها الحياة الاقتصادية في الإسلام، وعلاقة الناس بعضهم ببعض فيما يخص الممارسات الاقتصادية من بيع وشراء وكيفية تطبيق مبدأ الزكاة وطرح الربا من جميع المعاملات...فهذه الأحكام والتشريعات الاقتصادية بمجموعها تشكّل عقيدة الإسلام الاقتصادية ورؤيته تختلف عن سائر العقائد الاقتصادية الأخرى.

¹ Hafas Furqani. Islamic Economics: Is It A Doctrine or A Science?, Jurnal Ekonomi Malaysia, 55(2) 2021 137 – 144

<http://dx.doi.org/10.17576/JEM-2021-5502-11/>

http://journalarticle.ukm.my/18794/1/jeko_552-11-1.pdf

² محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ص 294.

والكتاب يعتبر من أوائل المؤلفات الإسلامية المعاصرة عن الاقتصاد الإسلامي الذي لُخص إلى اللغة الانجليزية تحت عنوان (Law and the discovery of 'Islamic economics') من طرف الباحث شبلي ملاط (Chibli Mallat) وقد اعتمدته جامعة كامبريج البريطانية ونشرته على موقعها الرسمي في _جانفي 2010م ، مع كثير من التعليقات المتحاملة على الاقتصاد الإسلامي أنظر الموقع: <https://doi.org/10.1017/CBO9780511583889.008>

فممارسات الإنسان الاقتصادية المختلفة في شعاب الحياة يجعلها الإسلام تعبداً لله وشكراً على نعمه قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأنعام، 10]، وإن مهمة الإنسان في العقيدة الاقتصادية الإسلامية الاستخلاف في الأرض وإعمارها بالطيبات المادية والمعنوية قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوكُمْ فِي مَآءَاتِكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَنُفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام، 165]، وقال أيضاً جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَهْلُهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقُومُوا لِعِبَادَةِ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود، 61].¹

والمال في الإسلام لا يعدوا أن يكون وسيلة إلى الحياة الطيبة في الآخرة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تَحِيضٍ يُنَجِّكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (10) ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَتُحِبُّونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف، 10-11]، كما رغب الإسلام في العمل الصالح المقرون بالمال الطيب حيث ثبت عن أنس رضي الله عنه عن أم سليم أنها قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَسُ خَادِمُكَ ادْعُ اللَّهَ لَهُ قَالَ "اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ".²

وعلى هذا الأساس فلن يُثمر النظام الاقتصادي الإسلامي إلا في بيئة إسلامية يحكم الإسلام كل جزئياتها بدءاً من عقيدة أهلها إلى نظامهم الاجتماعي والسياسي ثم الاقتصاد جزء من ذلك كله³، فيحصل بذلك التوازن بين المادية والروحية في العقيدة الاقتصادية الإسلامية الذي بدوره ينعكس إيجاباً بتعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع⁴، وفي هذا يقول المفكر مالك بن نبي "أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشديد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات".⁵

¹ منذر قحف، النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة، ص 37، 50.

² متفق عليه، أخرجه البخاري -واللفظ له كتاب الدعوات، بابُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِخَادِمِهِ بِطُولِ الْعُمْرِ، وَبِكَثْرَةِ مَالِهِ رقم الحديث: 5984، (75/8).

³ منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، ص 67.

⁴ أحمد فايز الهرش، أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، ص 620.

⁵ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص 59.

وعليه فالثراء المادي المنعزل عن الايمان بالله ليس الغاية المنشودة للعقيدة الإسلام الاقتصادية، كالذي يظهر عيانا في البلدان الرأسمالية الغربية التي أبعدت الفكرة الدينية تماما من منظومتها الاقتصادية فضلا عن الإسلام، وعليه فأئ مذهب اقتصادي غير المذهب الإسلامي الاقتصادي قاصر عن إسعاد الانسان سعادة حقيقة لأنه الوحيد الذي يتوافق مع مفاهيم الخير والحق والعدالة بمعناها الواسع.

3. الأسس الايمانية والأخلاقية للعقيدة الاقتصادية الإسلامية:

1.3 الأسس الإيمانية:

لكل عقيدة دينية نظرتها الخاصة لعناصر العملية الاقتصادية، فالأنظمة الاقتصادية هي في حقيقتها نتاج عن مذاهب عقائدية وفلسفات دينية مختلفة " وإن وراء أي نظام اقتصادي فلسفة يقوم عليها ويستمد مفاهيمه منها وينسجم معها"¹، فالأساس العقدي الذي ينبنى عليه أي اقتصاد هو الذي يحدد الأهداف والغايات المنتظرة من ذلك الاقتصاد مستقبلا.

ويمكن أن نطلق على الجوانب العقديّة في الاقتصاد الإسلامي بالأسس الإيمانية لما لهذا الاطلاق من وقع في النفس بسبب ما يحمله من معاني العلم والتزكية في نفس الوقت، وعلى هذا الأساس فإن أهم الأسس الايمانية للاقتصاد الإسلامي تتمثل في المفاهيم الآتية:

- النشاط الاقتصادي في الإسلام شكل من أشكال العبادة. وهو في حقيقته وسيلة لغاية سامية وهي تحقيق العبودية للمولى عز وجل بعمارة الأرض بالطيبات.

- الملكية الحقيقة هي لله تعالى وما الانسان إلا مُستخلف ومُستأمن لما ملكه الله من مال ورزق، قال تعالى: ﴿وَأَنذَرُهم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتٰىكُمْ﴾ [النور، 33]، وقال سبحانه: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود، 61].

- تنصّب مهمة الانسان الاقتصادية في عمارة الأرض بالطيبات والعمل الصالح قال تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد، 7].

¹ محمد المبارك، نظام الإسلام الاقتصادي (مبادئ وقواعد عامة)، ص 23

- الكون مُسَخَّر للإنسان ومُذَلَّل له ليتمكن من عبادة الله عن طريق الاستخلاف فيه بلا جور ولا إسراف ولا فساد، قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (77) [القصص، 77].

- العمل والمال والإنتاج وسيلة لا مقصدا، فالمقصد إرضاء الله سبحانه وتعالى وشكر نعمه، والنظرة الايمانية للاقتصاد هي التي تجعله وسيلة وليس غاية في نفسه، وأن هناك غايات رفيعة للاقتصاد في الإسلام¹.

- الانسان في العقيدة الاقتصادية الاسلامية مسؤول أمام أحكام الشريعة الاقتصادية، ومسؤول في الآخرة أمام الله سبحانه وتعالى².

2.3 الأسس الأخلاقية:

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على جُملة من القيم والمبادئ السامية تهدف إلى الوصول بواقع اقتصادي مثالي مستمدا من روح الدين ومقاصده، وإن من أهداف الاقتصاد في الإسلام خدمة الأخلاق الرفيعة وتعميم أثرها الطيب في المجتمع، وما أمن وازدهار المجتمعات الإسلامية اقتصاديا إلا وجه من وجوه الدَّعوة لهذا الدين لأنَّ الله قد "بعث محمدا ﷺ هاديا ولم يبعثه جابيا"³.

والمقصود بالأسس الأخلاقية في هذا العنصر هي الأخلاق الواجب الالتزام بها أثناء ممارسة السلوك الاقتصادي والتي مصدرها الدين الإسلامي، والمعنى بتطبيق الاخلاق الاقتصادية هي الأطراف الرئيسة التي تدور عليها العملية الاقتصادية عادة وتتمثل في الفرد والمؤسسة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك، والدَّولة التي لها دور خاص في العقيدة الاقتصادية الإسلامية، ويُمكن إجمال أهم الأخلاق فيما يأتي:

¹ أحمد نصار، مبادئ الاقتصاد الاسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص 26.

² محمد المبارك، نظام الإسلام اقتصاد، ص 29

³ العبارة للخليفة عمر بن عبد العزيز، أنظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، نقي الدين المقرئزي، ص 147.

-العدل التام لأنه من مصدر رباني¹ قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْيَمَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام، 152].
-الوفاء بالعهود وأداء الأمانات قال تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَمِثْقَلُ ذَرَّةٍ لَّوِثِمَنَ آمَنَتُهُ، وَلَيْسَتِ لِلَّهِ رِجْزُهُ﴾ [البقرة، 282].

-الإحسان إلى الخلق قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ فَإِنَّهَا حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، 260].
-الصبر عند الشدائد قال تعالى: ﴿وَلْتَبْلُوْنَكُمْ بَشَاءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة، 155].

-الرحمة بالخلق كانتظار المُعسر وإمهاله قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة، 280].
- عقلنة الانتاج والاستهلاك وهو ترشيد توظيف المال بلا تبذير ولا تقتير إنتاجا واستهلاكاً
قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان، 67].

-الرفق بالبيئة والحفاظ عليها والسعي للنفع الإنساني العام²، قال رسول الله ﷺ: [مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَيْهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ]³.

¹ عويسي أمين، فيصل شياد، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية 2016، ص 191).

² عبد المجيد النجار، ارتفاع الكون، حصة أفكار للمستقبل، حاوره: د حذيفة عكاش يوم 11 جوان 2023م.

³ <https://www.google.com/search?q=>

متفق عليه واللفظ للبخاري، كِتَابُ الْمَرْاعَةِ - بَابُ فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْغَرْسِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ الآية، 1/ 226 رقم 2320..

4. شبهات غربية حول العقيدة الاقتصادية الإسلامية:

1.4 الدّراسات الغربية عن العقيدة الاقتصادية الإسلامية:

حظي الاقتصاد الاسلامي باهتمام واسع من طرف الباحثين والأكاديميين المسلمين والغربيين في الخمسين سنة الماضية¹، يشهد لهذا وجود تخصّص الاقتصاد الإسلامي بكل مواده وفروعه في العديد من جامعات العالم الإسلامية والغربية، ومن أوائل وأهم الجامعات العالمية الغربية التي تدرّس الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية كعلم وكعقيدة اقتصادية مُستقلة نجد في الطليعة الجامعة الأمريكية المفتوحة بواشنطن والجامعة الاسكندنافية - كلية الاقتصاد الإسلامي- بالنرويج، والمؤسسة الإسلامية في بريطانيا، وجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة بانجور (Bangor) ببريطانيا، و جامعة درم ببريطانيا.

ويرجع الاهتمام الغربي الأول بالاقتصاد الإسلامي كعقيدة اقتصادية إلى مُستشرق المدرسة التاريخية الألمانية والفرنسية الذي كان تركيزهم في البداية على جزئيات اقتصادية إسلامية كالزكاة والخراج والجزية والأوقاف والنظام النقدي الإسلامي²، ومن أوائل المؤلفات الغربية في ذلك كتابين للمستشرق الفرنسي موريس لومبار (Maurice LOMBARD) الأول بعنوان (Les fondements monétaires de la souveraineté économique)³ (الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية)، والثاني بعنوان : (L'Islam dans sa première grandeur)⁴ "الإسلام في مجده الأول"، وكذلك كتاب للمستشرق الكندي إبراهيم يودوفيتش (Abraham Udovitch) في كتابه The Islamic Middle East 700-1900. Studies in economic and social history⁵ (تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي).

¹ أحمد بلوافي، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي، مقدمة.

² فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، ص 66

³ ترجمه للعربية إسكندر توفيق يحمل عنوانا "بحوث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1961م.

⁴ ترجمه للعربية إسماعيل العربي، أنظر: موريس لومبار، الإسلام في مجده الأول (من القرن 2 الى القرن 5 هجري)، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الثالثة ، 1990.

⁵ Abraham Udovitch ,The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, Princeton, Darwin Press, 1984, pp. 376-378.

https://www.persee.fr/doc/bcai_0259-7373_1984_num_1_1_874_t1_0376_0000_3

أما من بين أهم المؤلفات المعاصرة التي تطرقت للعقيدة الاقتصادية الإسلامية والمقدمة لمُثَقفي الغرب كتاب: (Economic Thought The Making of Islamic Islamization, Law, and Moral Discourse)¹ (صناعة الفكر الاقتصادي الإسلامي: الأسلمة والقانون والخطابات الأخلاقية) للباحث الأكاديمي سامي الداغستاني (Sami Al-Daghistani)، والناظر فقط في مُلخص الكتاب المعروض على موقع جامعة كامبريدج يلاحظ كمية التحامل على العقيدة الاقتصادية الإسلامية فينفي عنها الذاتية والأصالة ويصفها بأنها مجموعة ملققة من الأفكار الاقتصادية الإسلامية القديمة وبعضها من أفكار الرأسمالية الحديثة ويصفه بالاقتصاد الهجين.

2.4 الشُّبهات الغربية حول العقيدة الاقتصادية الإسلامية: المضمون والرد:

سنحصر استقراءنا عن موقف الفكر الغربي عُموماً من العقيدة الاقتصادية الإسلامية في خمس مؤلفات بين كتاب ومقال، المؤلفات الثلاثة الأولى للباحث الأكاديمي البروفيسور تايمور كوران (Timur Kuran) بالإضافة إلى مقال فولكر نينهاوس (Volker Nienhaus) ومقال فريدريك بريور (Frederic Pryor) وهي على النحو الآتي:

1-المقال الأول بعنوان (Behavioral norms in the Islamic doctrine of economics: A critique)² أي (نقد المعايير السلوكية في عقيدة الاقتصاد الإسلامي) لتايمور كوران (Timur Kuran) الذي خلاص إلى أن النظام الإسلامي قاصر عن استيعاب موضوع الاقتصاد وأنها من الصُعوبة تطبيق النظام الإسلامي الاقتصادي في الواقع، كما أنه يتهم القواعد الاقتصادية الإسلامية بالغموض وأنه يتدخل في حريات وملكيّات الأفراد.

¹ Sami Al-Daghistani , The Making of Islamic Economic Thought :Islamization, Law, and Moral Discourses ,Cambridge University Press , 2022 .
<https://doi.org/10.1017/9781108990813>

² Timur Kura ، Behavioral norms in the Islamic doctrine of economics: A critique Journal of Economic Behavior & Organization .Volume 4, Issue 4, December 1983, Pages 353-379, University of Southern California, Los Angeles, CA 90089-0035, USA.
[:https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0167268183900148](https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0167268183900148)

2-المقال الثاني بعنوان: Islamic Economics and the Islamic Subeconomy¹، (الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الفرعي الإسلامي) وهو أيضا لتايمور كوران (Timur Kuran) وفيه أورد العديد من الأفكار المناوئة للاقتصاد الإسلامي، من أهمها ذكر أن الغرض الأساسي من العقيدة الاقتصادية الإسلامية هو أغراض سياسية وثقافية وأن المنتمين إليه يرغبون فيه فقط لأنه يخفف عنهم الشعور بالذنب فيما يخص طرح الفائدة الربوية التي يعمل بها النظام الاقتصادي الإسلامي، وأنه لحد الساعة لم يحدث نقلة في اقتصاديات المسلمين رغم النجاح الظاهر للبنوك الإسلامية.

3-كتاب بعنوان: Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism² (الإسلام والمال: المآزق الاقتصادية للإسلاموية)، وفيه يخلص تايمور كوران (Timur Kuran) أن الاقتصاد الإسلامي نتاج القرن العشرين وأنه ظهر في الهند أواخر الاستعمار ثم تم تطويره من أجل حماية هوية المسلمين أمام التيارات الغربية الاقتصادية وبالخصوص الرأسمالية، واعتبر الاقتصاد اللامامي أداة " لحماية الهوية الإسلامية ".

4-مقال بعنوان (The islamic economic system) النظام الاقتصادي الإسلامي للكاتب الأمريكي فريدريك بريور (Frederic L. Pryor) نشرته مجلة الاقتصاد المقارن³ التابعة للجامعة الأمريكية سوارثمور قسم الاقتصاد، كلية سوارثمور ببنسلفانيا.

¹ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy the Journal of Economic Perspectives Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 155-173, Published By: American Economic Association

<https://www.jstor.org/stable/2138395>

² Timur Kuran, Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism, Princeton University Press 2004. <https://www.jstor.org/stable/j.ctt7srdj>

³ Frederic L. Pryor, The Islamic economic system. Journal Volume 9, Issue 2, June 1985, Pages 197-223

Department of Economics, Swarthmore College, Swarthmore, Pennsylvania 19081, USA
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0147596785900393>

5-مقال بعنوان: (Fundamentals of an Islamic Economic System compared to the Social Market Economy A Systematic Overview)¹ (أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، مقارنة باقتصاد السوق الاجتماعي: نظرة عامة منهجية) للبروفيسور الألماني فولكر نينهاوس (Volker Nienhaus) وهو أستاذ متخصص في المالية الإسلامية له عدة عناوين لمقالات وكتب حول الاقتصاد الإسلامي، وهو في هذا المقال كغيره² يُشكك في وجود نظام اقتصادي إسلامي متكامل يمكن الاعتماد عليه في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية للإنسان.

ويمكن حصر أهم الشبه والاتهامات التي يلقيها المستشرقون والباحثون الغربيين حول العقيدة الاقتصادية الإسلامية فيما يأتي:

الشبهة الأولى: العقيدة الاقتصادية الإسلامية وليدة العصر الحديث

ذهب بعض المستشرقين وباحثي الغرب إلى أنه لا وجود للاقتصاد الإسلامي قبل العصر الحديث وإن الهدف المعلن من الاقتصاد الإسلامي هو إنشاء نظام اقتصادي يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتقاليد الإسلامية "أوجده علماء المسلمين المعاصرين لتتلاءم مع كتابهم المقدس القرآن"³، وقد تشكّلت أفكاره الأساسية في أربعينيات القرن العشرين وبالضبط في شبه القارة الهندية على يد أبي الأعلى المودودي⁴، وبعد ثلاثة عقود بُذلت الجهود لتنفيذها⁵، وأن الواجهة الأولى كانت بالبنوك الإسلامية زاعمين أنهم يقدمون بديلا خاليا من الفوائد الربوية وبالتالي متفوقون أخلاقيا⁶ عن بقية الأنظمة الاقتصادية من رأسمالية وغيرها.

¹Volker Nienhaus, Fundamentals of an Islamic Economic System compared to the Social Market Economy A Systematic Overview Kas International Reports .2010.
https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=9450e218-1ba2-e528-3394-e7bf9b991f29&groupId=252038

² مصطفى مراد صبيحي، أساليب المستشرقين في طرح الشبهات بحق الإسلام وطرق مواجهتها، المقدمة.

³ Timur Kuran, Islam and Mammon, P 38.

⁴ والمقصود كتاب السيد أبو الأعلى المودودي "الإسلام ومعضلات الاقتصاد" والتي في أصله محاضرة ألهاها المودودي باللغة الأردية سنة 1941م في جامعة عليكرة الإسلامية وترجمت إلى العربية والانجليزية ولغات عديدة أنظر: أبو الأعلى المودودي، الإسلام ومعضلات الاقتصاد، ص 3.

⁵ Timur Kuran, Islam and Mammon ,P 130.

⁶ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic, Article summary.

هذا القول مُجانب للصواب وللمعطيات العلمية التاريخية وغيرها للأسباب الآتية:

- يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي حديث من حيث "المصطلح" فقط ولكن جوهر الموضوع موجود منذ وقت مبكر من حقبة الإسلام وهذا هو المهم، يظهر هذا حين القيام بمقارنة بسيطة بين الاقتصاد الإسلامي بوجهه الحديث والأفكار الاقتصادية في صدر الإسلام¹، فعدم وجود مصطلح لا يعني بالضرورة غياب الفكرة. لأن المصطلحات تتشكل عموماً في وقت لاحق.

- كما أن القول بأن المودودي هو من صاغ مصطلح الاقتصاد الإسلامي قول غير صحيح ففي الكتاب كَلَّة لا نجد مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" بل يستخدم ألفاظ من مثل " المسألة المعاشية" و" أمر المعاش"²، وكل ما قام به أبوا الأعلى المودودي في كتابه المذكور هو إبراز أهداف الاقتصاد الإسلامي فحسب مستنبطاً إياها من الأفكار الاقتصادية الإسلامية الأصلية.

- أمّا الادعاء بأن للاقتصاد الإسلامي أغراضاً سياسية واجتماعية خاصة فهو ادعاء باطل لأن الاقتصاد الإسلامي لم يكن يوماً هذا هدفه، وأهدافه منذ صدر الإسلام واضحة قد بيّنها أهل الاختصاص من المسلمين في مؤلفاتهم القديمة والحديثة، وفي عصرنا الحالي هناك محاولات تجديد الاقتصاد الإسلامي من طرف مختلف علماء المسلمين سواء من الشيعة أو السنة بهدف تحقيق سعادة إنسانية جمعاء³، وإن كان من بين أهدافه حماية هوية المسلمين الاقتصادية من الأنظمة الاقتصادية الوضعية.

- الكثير من الأبحاث عن الاقتصاد الإسلامي والتي باللغة العربية لم يتم ترجمتها مما جعل فئة محدودة فقط من المستشرقين التي تجيد اللغة العربية هم الذين يستطيعون سبر أغوار الاقتصاد الإسلامي⁴، فكيف لهم أن يحكموا على الاقتصاد الإسلامي بأنه وليد العصر

¹ Islahi, Abdu Azim: "The Genesis of Islamic Economics" Revisited, Islamic Economic Studies, Vol. 23, No. 2 (2015): pp. 1-28. Islamic Economic Institute, King Abdulaziz University, Jeddah Saudi Arabia. P3.
<https://mpira.ub.uni-muenchen.de/68367/>

² المودودي، الإسلام ومعضلات الاقتصاد، ص 78.

³ Islahi, Abdu Azim. The Genesis of Islamic Economics.P5.

⁴ فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، ص 70.

الحديث وهم عاجزين عن تصفح القرآن والمؤلفات القديمة والحديثة في هذا الشأن، كما هو حال البروفيسور تيمور كوران (Timur Kuran)¹.

الشبهة الثانية: مُساهمة الإسلام في الاقتصاد تقتصر على المساهمة الأخلاقية

بمعنى أن الاقتصاد الإسلامي قصارى ما يستطيع القيام به إصلاح الفرد وتنمية الخير بداخله حين ينهى عن الظلم والخداع في الكسب ويأمر بالعدل والإحسان والاهتمام بالفقراء بالتصدق عليهم، فهذه مجرد مبادئ أخلاقية وخطاب وعظي لا يرقى إلى نظام اقتصاد شامل "فمساهمة الإسلام في الاقتصاد تقتصر على المساهمة الأخلاقية"²

وهذا ادّعاء مجانب للصواب مخالف للأدلة العلميّة التي تثبت أن الاقتصاد الإسلامي لا يتوافق مع هذا التفسير الذي يقصره على أنه مجرد نصائح أخلاقية ذات توجيه عام، مع أن عنصر الأخلاق عنصر أساسي في الاقتصاد الإسلامي خاصة وفي دين الإسلام عامة، فالتاريخ يُظهر بوضوح كيف عاشت الحضارة الإسلامية وفق نظامها الاقتصادي الإسلامي وان لم تسميه بهذا الاسم قرون من الزمن في ازدهار حتى لم يجد الأغنياء إلى من يدفعون زكاتهم، فهل كانوا آنذاك ينتهجون الرأسمالية أم الاشتراكية؟

ويكفي النظر إلى الكم الهائل من التشريعات الإسلامية فيما يخص المال والملكية وإنتاج الثروة والطرق المشروعة في توزيعها وتنميتها والتصرف فيها والأحكام الخاصة بتدخل الدولة وغير ذلك كثير، ليدرك دون كبير عناء أن النظام الاقتصادي الإسلامي أكبر من أن ينحصر في مجموعة من النصائح والتوجيهات الأخلاقية فقط.

فلو أن الإسلام في مبدأ أمره بمكة أمر الناس بالعدل فيما يخص الكسب وصرف المال والابتعاد عن الظلم في ذلك وسكت دون أن يضع لهم أو يحدد معايير العدل ومعايير الظلم ويترك ذلك للعادات الموروثة آنذاك والمفاهيم السائدة حينها، لكان القول القائل بأن الاقتصاد الإسلامي مجرد نصائح وتوجيهات فقط قولاً صحيحاً.

¹ من بين الردود العلمية المباشرة على تايمور كوران في فكرته التي يصف فيها الاقتصاد الإسلامي بأنه وليد العصر الحديث مقال للباحث إصلاحي عبد العظيم (ABDUL AZIM ISLAHI) بعنوان:

"The Genesis of Islamic Economics" Revisited أي (إعادة النظر في "نشأة الاقتصاد الإسلامي).

² العوضي رفعت السيد، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ص 7.

ولكن مع هذا الأمر بالعدل وتجنب الظلم قد حدّد الإسلام المعايير في ذلك وزادها توضيحا بذكر صور العدل والظلم واشكالهما وهذا في القرآن والسنة النبوية كثير.

الشبهة الثالثة: العقيدة الاقتصادية الإسلامية هي هجين من الرأسمالية والاشتراكية:

ومن بين التهم التي لا تستند إلى أدلة علمية هي التهمة التي مفادها أنّ العقيدة الاقتصادية الإسلامية هي هجين من عدّة أنظمة اقتصادية أراد توحيد نقاط القوة التي في الرأسمالية مع نقاط القوة الاشتراكية¹ محاولا التغلب على نقاط الضعف الموجودة في النظامين السابقين²، فيدّعي الاقتصاد الإسلامي بذلك خدمة العدالة الاقتصادية بشكل أفضل من الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية القائمة، لأنه خال من الاستغلال والتفاوتات الشديدة التي تميز الرأسمالية من ناحية، ومن الصراعات الطبقيّة والقيود التي لا تطاق والتي هي السمات المميزة للاشتراكية من ناحية أخرى³، فيكون بذلك نظاما اقتصاديا أكثر قوة وأخلاقا وواقعيّة.

وأصحاب هذا القول نظروا إلى موقف الإسلام من المملكيّة العامة والمملكيّة الخاصّة حيث يقرّهما الإسلام معا ويضع لكل نوع من المملكيّة نطاقه الخاص به، ويتهاافت هذا الادّعاء عند أول تمحيص حيث أن موقف الإسلام من المملكيّة واضح منذ صدر الإسلام فكيف له أن يأخذ موقفه من الرأسمالية أو الاشتراكية في العصر الحديث؟

وهل مبدأ الزكاة أو طرح الربا أو غيره من أساسيات الاقتصاد الاسلامي مُستل من الرأسمالية أو الاشتراكية؟

الشبهة الرابعة: العقيدة الاقتصادية الإسلامية غير واقعية

يذهب البروفيسور كوران (Timur Kuran) أن الاقتصاد الإسلامي بسيط لا يتصف بالدقة والإحكام وأنه غير متماسك وليس له صلة إلى حد كبير بالتحديات الاقتصادية المعقّدة التي تواجهها الإنسانية، لذلك لم يُحسن مستوى معيشة المسلمين أو حتى له القدرة على الحد من الفقر الذي تعاني منه الشعوب الإسلامية، ولا زال المسلمون مُتخلّفون اقتصاديا وحتى هم أنفسهم لا يثقون كثيرا في الاقتصاد الإسلامي، ثم يضيف إلى هذا قوله:

¹Timur Kuran, Islam and Mammon ,P 50.

² Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy, Article summary.

³ Timur Kuran, Islam and Mammon ,P135

" أن الهدف الحقيقي للاقتصاد الإسلامي لم يكن التحسين الاقتصادي، بل تنمية هوية إسلامية متميزة لمقاومة العولمة الثقافية"¹.

وهذا خلط واضح بين أهداف الغزو الفكري وأهداف الاقتصاد، فهل العولمة الثقافية يقاومها الاقتصاد؟ أم أن مهمة الاقتصاد تحسين الحياة المادية للإنسان؟

قال ذلك لأن الدول الغربية فعلا استخدمت الرأسمالية كأداة غزو فكري للدول المستضعفة، وهذا ما لا يقره الاعتقاد الإسلامي للاقتصاد الذي جعل سعادة الإنسانية ماديا وربطها بخالقها روحيا هدفا يسير بالإنسانية نحو الأفضل في الدنيا والآخرة².

وقال أنه بسبب تطبيق الكثير من البلدان الى تبني الاقتصاد الإسلامي، وأبرزها باكستان التي حضرت كل أشكال الربا الأمر الذي اضطر كافة البنوك، بما في ذلك الشركات الأجنبية الى تبني أساليب إسلامية ظاهريا لإدارة القروض³.

فما الذي اضطر هذه الشركات لفعل ذلك لولا أن الاقتصاد الإسلامي واقعي وله القدرة في مسابقة المستجدات الاقتصادية؟

فالقول بأن الاقتصاد الإسلامي بعيد عن تحديات الواقع الاقتصادي المعقد كلام يفتقد للأدلة العلمية وتفنده الاحصائيات والأرقام المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من أن أغلب الدول الإسلامية حديثة الاستقلال وتطبيقها للاقتصاد الإسلامي بشكله المعاصر شابه الكثير من العراقيل والتي من أهمها الاستبداد السياسي الذي حرم الشعوب الإسلامية من تحقيق آمالها سياسيا واقتصاديا ورغم ذلك فالناظر فقط في التجربة الإندونيسية والماليزية التي تمثلان أكبر اقتصاد إسلامي في العالم قد سجلت نموا اقتصاديا مذهلا⁴.

¹ Timur Kuran, Islam and Mammon ,Article summary.

² وهذا واضح من عنوان المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في جدة عام 2008م بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلام برعاية جامعة الملك عبد العزيز، تحت شعار «ليكن الاقتصاد الإسلامي للجميع».

³ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy, Article summary.

⁴ سيف الدين بقداش، بحلول 2030 ستكون سابع أكبر اقتصاد في العالم.. قصة صعود إندونيسيا نحو القمة الاقتصادية،

عربي بوست، تم النشر: 07/05/2023

<https://arabicpost.net/opinions/2023/05/07>

وحسب تقرير لوكالة تصنيف "Standard_and_Poors" ¹ العالمية التي تُعنى ينشر الأبحاث والتحليلات المالية حول الأسهم والسلع والسندات فإن التمويل الإسلامي يعرف نمواً متسارعاً، ففي سنة 2019م قد وصلت قيمته إلى 2.88 تريليون دولار وبنسبة 13.9%، متوقفاً انتعاشاً في التمويل الإسلامي على مدى الخمس سنوات القادمة بنسبة نمو إجمالي تصل إلى 5% حسب ما جاء في التقرير ²، وقارب حجم المصرفية الإسلامية سنة 2022م أربع (4) تريليون دولار ³.

وقبل ذلك في سنة 2015م ارتفعت مؤشرات نمو الاقتصاد الرقمي الإسلامي عالمياً بشكل يفوق الاقتصاد الرقمي العالمي، حيث بلغ حجم استهلاك المسلمين 5.8% من إجمالي الاقتصاد الرقمي العالمي ⁴، وحتى زمن الأزمات والأوبئة بقي التمويل الإسلامي محافظاً على نموه، ففي سنة 2008م حين عرف العالم الأزمة المالية العالمية أدت إلى إفلاس نحو ألف بنك خلال خمس سنوات فقط ليس من بينها أي بنك إسلامي مما ساهم في تسارع نمو الصيرفة الإسلامية ⁵، وكذلك الحال زمن جائحة كورونا فإن قطاع التأمين الإسلامي التكافلي شهد نمواً واضحاً ⁶.

لذلك نجد البروفيسور كوران بعد اصطدم كلامه بالواقع ينقض كلامه حول عدم واقعية الاقتصاد الإسلامي في مؤلف آخر، فيعترف بنجاح المصرفية الإسلامية وأنها تقلق الأنظمة العلمانية الاقتصادية والسياسية ⁷، وأن الكثير من البنوك الإسلامية أثبتت تفوقها وأرباحها رغم طرحها للفائدة الربوية وأنها تتوسع بشكل مستمر ⁸، وأن الاقتصاد الإسلامي قد سار شوطاً مهماً في مجال تطبيقه على أرض الواقع بدء من تجار التجزئة وشركات

¹ الموقع الرسمي لوكالة تصنيف "Standard_and_Poors" / <https://www.spglobal.com/ratings/en>

² صفوان عضبيات، أثر كورونا على التمويل الإسلامي، أضيف بتاريخ: 14-7-2022م

<https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=4557>

³ البلتاجي، 3.7 تريليون دولار حجم الصيرفة الإسلامية دولياً، أضيف بتاريخ: 25 أبريل 2023م.

<https://www.addustour.com/articles/1342851->

⁴ هبة نصر، التجربة الماليزية والاقتصاد الإسلامي، الفقرة الأولى.

⁵ مؤشرات نمو التمويل الإسلامي وإيجابية التفاؤل الفقرة الثالثة.

⁶ صفوان عضبيات، أثر كورونا على التمويل الإسلامي، المقدمة.

⁷ Timur Kuran, Islam and Mammon, P 67.

⁸ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy, summary.

الاستثمار والمصانع وشركات البناء بل والتكتلات الإسلامية الاقتصادية وقد استطاعت هذه المؤسسات الاقتصادية ذات الصبغة الإسلامية وأنظمة إعادة التوزيع ان تكون الأسرع نمو في العالم الإسلامي إلى جانب البنوك الإسلامية فشكّلت اقتصاديات فرعية نابضة بالحياة¹.

الشبهة الخامسة: الزكاة ضريبة جائرة

ثم يعرّج تيمور كوران (Timur Kuran) وغيره من المستشرقين²، على مبدأ الزكاة الإسلامي فيصفونه بالضريبة الجائرة وتدخّل ظالم في ممتلكات الأشخاص³.

هناك فرق شاسع بين الضريبة والزكاة، وحتى أن هناك فرقا بين الضريبة في الفقه الإسلامي والضريبة عند علماء الاقتصاد وكلاهما يختلفان عن مفهوم الزكاة، فالزكاة مختلفة عن الضريبة اسما ومقدارا ومصرفا، وهي عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص⁴ وهي وجه من وجوه العبادة يشكر المسلم ربه على نعمه لذلك لا تفرض على غير المسلم، بعكس الضريبة، ولها مصارف خاصّة محدّدة شرعا الى غير ذلك من الفروق الكثيرة⁵

وللزكاة موقع عقدي وشرعي وأخلاقي في العقيدة الاقتصادية الإسلامية، فالزكاة لم تكن يوما شعيرة ذات صبغة فردية أبدا أو ممارسة أخلاقية يُمارسها الأغنياء تلطفا مع الفقراء، بل يتعدّى أثرها إلى المجتمع فيُساهم في تنظيمه وهي في الوقت نفسه لها صلة وثيقة بالعقيدة الإسلامية فلو أنكرها بعض المسلمين جُملة لتحوّل الأمر من مجال الشريعة إلى مجال العقيدة وصار لها أحكام عقديّة خاصّة تدخل في باب أحكام المرتدّين.

الزكاة لبنة من لبنات خطة إسلامية متكاملة غرضها تنظيم المجتمع الإسلامي تنظيما عادلا ومن الجلي أن هذا التخطيط المحكم والدقيق ليس مُجرد نصائح أخلاقية بسيطة بعيدة عن واقع الناس الاقتصادي.

¹ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy, Article summary.

² عثمان بن حليمه، نظام الزكاة في الإسلام من منظور استشرافي، ص 96.

³ Timur Kuran, Islam and Mammon, P5.

⁴ علي الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 114.

⁵ عثمان بن حليمه، نظام الزكاة في الإسلام من منظور استشرافي، ص 98، 99.

وبهذا تنهات التهم القائلة أنّ الاقتصاد الإسلامي بعيد عن الواقع وأنه مجرد إرشادات أخلاقية هدفها فقط تنمية الخير بداخل الفرد وتربيته أخلاقيا.

كما أن هناك كلاما لكوران بخصوص طرح الربا وأن الغرض منه هو جذب الناس إلى هذا الاقتصاد فلا يشعروا بالذنب فيظهر النظام الاقتصادي الإسلامي بمظهر جيد¹، لا يسع المقام للتفصيل فيها.

يتهم تايكوران الاقتصاد الإسلامي بأن له أهدافا سياسية استبدادية وما البنوك الإسلامية إلا مظهرًا خداعًا من ذلك وأن مُروجي الاقتصاد الإسلامي يستخدمونه كأداة لتحقيق أهداف وأغراض سياسية واقتصادية².

1.4 جوانب تقصير المسلمين في الاقتصاد الإسلامي:

بعد الخوض في تفاصيل الشبهات الغربية المثارة حول الاقتصاد الإسلامي ننبه إلى أنه مما ساهم في تشويه الاقتصاد الإسلامي من طرف أهله ثلاثة أمور:

الأول: عرض الاقتصاد الإسلامي بنفس طريقة الفقهاء القدامى وفقه المعاملات مع أن علم الاقتصاد المعاصر يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير، يظهر هذا جليًا من خلال الكم الهائل من المصطلحات الفقهية الموظفة دون تكلف عناء تجديدها وفق تغيرات الزمن وإكراهاته الواقعية، فالعالم الاقتصادي المسلم في حقيقته ليس فقيها فحسب، بل هو العالم المتبحر في علوم الشريعة والخبير في علم الاقتصاد وسننه في نفس الوقت.

فأدى فقدان اللغة الاقتصادية عند أغلب فقهاء الشريعة إلى تشكيل حاجزا معرفي بينهم وبين علماء الاقتصاد المتخصصين، منع من بيان العقيدة الاقتصادية الإسلامية بيانا وافيا، أضف إلى ذلك التأخر الحاصل بشأن الاجتهاد في مستجدات العصر الاقتصادية، دون الانتقاص من قيمة المحاولات الجادة التي يعرفها مجال الاقتصاد الإسلامي من تجديد مؤخرًا.

¹ Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy, Article summary.

² Timur Kuran, Islam and Mammon, P.91

الثاني: جعل الاقتصاد الإسلامي برُمته مُختزل في عنصر طرح الربا من المعاملات وأكبر واجهة له هي البنوك الإسلامية، مع أن الاقتصاد الإسلامي أكبر من ذلك بكثير وأهدافه سامية.

الثالث: غُربة الاقتصاد الإسلامي في البيئة الإسلامية غالبا، وحتى وإن تم تطبيقه في بعض البلاد الإسلامية يكون تطبيقا جزئيا وهذا راجع لأسباب وعوامل عديدة، مما أظهر الاقتصاد الإسلامي بصورة باهتة فُوصف بعدم الفاعلية والبعد عن الواقع.

خاتمة:

بعد هذا العرض التحليلي النقدي لموضوع العقيدة الاقتصادية الإسلامية يُمكن الخلوص إلى جملة من النتائج نبينها كالآتي:

-العقيدة الاقتصادية الإسلامية هي جُملة المبادئ والمعايير والأهداف التي تعبّر عن رؤية الإسلام لجانب المعاش الاقتصادي.

-الجانب الاقتصادي في الإسلامي مُرتبط ارتباط وثيق بعقيدته الدينيّة، هدفه عبادة الله بعمارة الأرض بالطيبات وأداء الأمانة.

- "الاقتصاد الإسلامي" حديث من حيث المصطلح فقط ولكن جوهر الموضوع موجود منذ وقت مبكر من حقبة الإسلام وهذا هو المهم، فعدم وجود مصطلح لا يعني بالضرورة غياب الفكرة، ومؤلفات المسلمين في موضوع الاقتصاد كثيرة ترجع إلى صدر الإسلام ككتاب "الخراج" لأبو يوسف يعقوب الأنصاري (ت182هـ) وكتاب "الأموال" للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)، ناهيك عن مفردات الاقتصاد الكثيرة الموثقة في كتب الفقه والمعاملات والتفسير.

-عرفت عقيدة الإسلام الاقتصادية هجمة شرسة من باحثي الغرب ومستشرقيه بداية من النصف الثاني من القرن العشرين وازدادت شراسة في العقود الأخيرة.

-تمحورت أغلب الشبهات الغربية الملقاة على الاقتصاد الإسلامي حول نفي الأصالة والذاتية عن الاقتصاد الإسلامي، أنه وليدة العصر الحديث أنشأ بغرض حماية هوية المسلمين من الغزو الفكري، وأنه اقتصاد بعيد عن الواقع لا يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية المعقدة، وأنّ مُساهمة الإسلام في الاقتصاد تقتصر على المساهمة الأخلاقية فحسب، ولم تسلم أيضا بعض المبادئ الاقتصادية من التشكيك كالزكاة ومبدأ طرّح الربا.

-من الأهمية بمكان جعل هيئات خاصّة بالاقتصاد الإسلامي تُعنى ببيان مبادئه وأسسهِ والفصل في المستجدّات الاقتصادية، تتكون من خبراء من المجالين الشريعة الإسلامية والاقتصاد.

-إدراج فروع أكاديمية في الجامعات الإسلامية تهتم بدراسة الاستشراق الاقتصادي وردّ مختلف التهم والشبهات الغربية المعاصرة الملقاة حوله.

قائمة المصادر والمراجع:

- إسماعيل ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - 1419هـ.
- البخاري محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، طبعة الشاملة الكترونية.
- بلوافي أحمد، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.
- توفيق إسكندر، بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1961م.
- الجرجاني علي الشريف، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ / 1983م.
- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تقديم: الشيخ عبد الله العلياني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل ودار لسان العرب، 1408هـ - 1998م.
- الخن مصطفى سعيد ومستوا معي الدين الخطيب، العقيدة الإسلامية: أركانها، حقائقها، مفسداتها، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكلم الطيب، 1419هـ 1999.
- الطبري ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، دار هجر، 1422هـ / 2001م.
- العوضي رفعت السيد، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مصر، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، دار الكلمة، 2021م.
- العمر فؤاد عبد الله، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1424هـ / 2003م.
- الفيروز ابادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة السادسة، مؤسسة الرسالة، 1419هـ 1998م.
- قحف منذر، الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، مراجعة: عفر محمد عبد المنعم، 1983.
- لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول (من القرن 2 الى القرن 5 هجري)، الطبعة الثالثة، المغرب، ترجمة: إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1990.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، الطبعة العشرون، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1408هـ / 1987م.
- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دمشق سورية، دار الفكر، 1420هـ / 2000.
- منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي: (دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي)، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مراجعة: عفر محمد عبد المنعم، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1983.
- منذر قحف، النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، مركز النشر العلمي.
- المبارك محمد، المجتمع الإسلامي المعاصر، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان، دار الفكر، 1400هـ، 1980م.
- المبارك محمد، نظام الإسلام اقتصاد (مبادئ وقواعد عامة)، طهران، معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي، 1985.
- المبارك محمد، نظام الاسلام العقيدة والعبادة، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، دار الفكر، 1395هـ، 1975م.

- المودودي أبوا الأعلى، الإسلام ومعضلات الاقتصاد بيروت، مؤسسة الرسالة، 1981م.
- المقرئزي تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ.
-نصار أحمد محمد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، دار النفائس، 2009.

المقالات بالعربية:

- صبيحي مصطفى مراد، أساليب المستشرقين في طرح الشبهات بحق الإسلام وطرق مواجهتها، مجلة قطاع أصول الدين، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، مصر، المجلد 1/العدد: ع7، ج1.
- عثمان بن حليمه، نظام الزكاة في الإسلام من منظور استشرافي، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد: 21، العدد 2، ديسمبر 2020، ص: 93-112.
- عويسى أمين، فيصل شيا، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية)، فلسفة نظام اقتصادي إسلام، العدد5، المجلد2، جويلية-ديسمبر 2016.
-الهرش أحمد فايز، أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 1(2020)، ص (609-633).
- هبة نصر، التجربة الماليزية والاقتصاد الإسلامي، مجلة البيان العدد 347 رجب 1437هـ، إبريل-مايو 2016م.

المراجع بالأجنبية:

- Irfan Ul Haq ,Economic Doctrines of Islam: A Study in The Doctrines of Islam and their Implications for Poverty, Employment and Economic Growth , International Institute of Islamic Thought ,1985.
- JOSEPH A. SCHUMPETER, ECONOMIC DOCTRINE AND METHOD, NEW YORK .OXFORD UNIVERSITY PRESS ,1954 .
- Robert Atkinson and david b. audretsch ,Economic Doctrines and Policy Differences ,The Information Technology & Innovation Foundation, 2008
- Sami Al-Daghistan , The Making of Islamic Economic Thought :Islamization, Law, and Moral Discourses,Cambridge University Press , 2022 .
<https://doi.org/10.1017/9781108990813>
-Timur Kuran, Islam and Mammon: The Economic Predicaments of Islamism, Princeton University Press 2004.
<https://www.jstor.org/stable/j.ctt7srdj>
- Volker Nienhaus ,Fundamentals of an Islamic Economic System compared to the Social Market Economy a Systematic Overview ,Kas International Reports .2010.
https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=9450e218-1ba2-e528-3394-e7bf9b991f29&groupId=252038

المقالات بالأجنبية:

- Abdullatif Al-Sabbagh ,Islamic Economics between Directives and Legislation, Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 25, No. 1, 2012.
. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3129612

- Abraham Udovitch ,The Islamic Middle East, 700-1900: Studies in Economic and Social History, Princeton, Darwin Press, 1984, pp. 376-378.

https://www.persee.fr/doc/bcai_0259-7373_1984_num_1_1_874_t1_0376_0000_3

-Frederic L. Pryor, The Islamic economic system. Journal Volume 9, Issue 2, June 1985, Pages 197-223 , Department of Economics, Swarthmore College, Swarthmore, Pennsylvania 19081, USA

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0147596785900393>

-Hafas Furqani , Islamic Economics: Is It A Doctrine or A Science?، Jurnal Ekonomi Malaysia ،55(2) 2021, 137 - 144 .

<http://dx.doi.org/10.17576/JEM-2021-5502-11>

-Islahi, Abdu Azim , The Genesis of Islamic Economics(Revisited) , Islamic Economic Studies , Vol. 23, No. 2 (2015): pp. 1-28. Islamic Economic Institute, King Abdulaziz University, Jeddah Saudi Arabia.

<https://mpira.ub.uni-muenchen.de/68367/>

-Joseph Mayer Pseudo-Scientific Economic Doctrine,Philosophy of Science , Volume 3, Issue 3 , July 1936 , pp. 334 – 359.

- Timur Kuran ،Behavioral norms in the Islamic doctrine of economics: A critique Journal of Economic Behavior & Organization .Volume 4, Issue 4, December 1983, Pages 353-379, University of Southern California, Los Angeles, CA 90089-0035, USA

:<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0167268183900148>

-Timur Kuran, Islamic Economics and the Islamic Subeconomy the Journal of Economic Perspectives Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 155-173, Published By: American Economic Association.

<https://www.jstor.org/stable/2138395>

مواقع الأنترنت:

- البلتاجي، 3.7 ترليون دولار حجم الصيرفة الإسلامية دوليًا، أضيف بتاريخ: 25 أبريل 2023م/ تاريخ الدخول:

سبتمبر 2023م-<https://www.addustour.com/articles/1342851>

-صفوان عضيبيات، أثر كورونا على التمويل الإسلامي، أضيف بتاريخ: 14-7-2022م/ تاريخ الدخول: أوت 2023م.

<https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=4557>

-مؤشرات نمو التمويل الإسلامي وإيجابية التفاؤل، أضيف بتاريخ: 27 تشرين الثاني 2021 / تاريخ الدخول: أوت

2023م. <https://alghad.com/Section-114/>